

## Study the Impact of Regulatory and Legislative Reforms on Improving the (Total & Agri) Investment Climate in Egypt

Nouran A. Abdelgawwad

Agri. Econ. Dep. Faculty of Agric, Mansoura Uni.



### دراسة اثر الإصلاحات التنظيمية والتشريعية علي تحسين مناخ الاستثمار الكلي والزراعي في مصر

نوران عبد الحميد إبراهيم

قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة المنصورة

#### المخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الإستثمار الكلي و الزراعي في مصر خلال الفترة (2000-2017) والتعرف علي اهم الإصلاحات التي اتخذتها الدولة لتحسين مناخ الإستثمار وتأثيرها فعليا ، وقد اعتمد البحث في تحقيق أهدافه على أسلوبي التحليل الاحصائي الوصفي والكمي ، وتحليل السلاسل الزمنية ، والإنحدار البسيط والمتعدد ، وإستخدام بعض معايير كفاءة الإستثمار لقياس كفاءة الإستثمار الزراعي ، كما تم تقدير (نموذج كلاين) بإستخدام أسلوب المعادلات الأتية بطريقة تدينية المربعات الصغرى على مرحلتين (Two stage least square) ، كما تم إستخدام نموذج التعديل الجزئي لنبرولوف لتقدير العوامل المحددة للإستثمار الزراعي المستهدف في الصور الرياضية المختلفة بعد إختيار أنسبها ، كما تم إستخدام إختبار (t) للفرق بين متوسطين لمعرفة أثر قانون الإستثمار الجديد رقم 72 لسنة 2017 على شركات الإستثمار سواء في مرحلة التأسيس أو في مرحلة التوسع. وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة في الجهات الرسمية المختلفة ، هذا بالإضافة الي عينة ميدانية قام بها الباحث من خلال وزارة الإستثمار بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للشركات التي تم تأسيسها عام 2017 وعددها 5746 شركة للتعرف علي مشاكلها ومعوقتها وتقييمها لمرکز خدمات المستثمرين ومقترحات المستثمرين لتطوير الخدمات . وتبين من نتائج التطور الزمني لمقترحات الدراسة خلال الفترة (2000 - 2017) أن جميع مقترحات الدراسة قد إتجهت إتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 . كما تبين من نتائج دراسة كفاءة الإستثمار الزراعي بإستخدام المعايير (معدل الإستثمار، العائد على الإستثمار، مضاعف الإستثمار، معامل التوطن، معامل التكثيف الرأسمالي) كفاءة الإستثمار في القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة. كما تبين من نتائج التقدير القياسي لنموذج كلاين لقياس كفاءة الإستثمار القومي في مصر أن أهم العوامل المؤثرة على الإستثمار القومي هي ربح العام الحالي (طردية) وسعر الفائدة (عكسة). كما تبين أن أهم العوامل المؤثرة على الإستهلاك القومي هي أجور العمال القومية في العام الجاري حيث تبين وجود علاقة طردية مع أجور العمال القومية في العام الجاري. كما تبين أن أهم العوامل المؤثرة على أجور العمالة القومية هي مستوى التكنولوجيا في العام الجاري حيث تبين وجود علاقة طردية مع مستوى التكنولوجيا في العام الجاري. كما تبين من نتائج تقدير نموذج كلاين للإستثمار الزراعي أن أهم العوامل المؤثرة على الإستثمار الزراعي هي الإستثمار الزراعي في العام السابق (علاقة طردية) . أن أهم العوامل المؤثرة على الإستهلاك الزراعي هي الربح الزراعي للعام السابق وأجور العمال الزراعية في العام الجاري (علاقة طردية) . كما تبين أن أهم العوامل المؤثرة على أجور العمالة الزراعية هي إجمالي الناتج الزراعي في العام السابق ومستوى التكنولوجيا في العام الجاري (علاقة طردية) . في حين تبين من نتائج نموذج هارد ودومر أن معدل نمو الدخل الزراعي قد بلغ حوالي 1.48% خلال متوسط فترة الدراسة ، في حين تبين أنه لتحقيق هذا المعدل فقد تطلب ذلك تحقيق معدل استثمار بلغ حوالي 7.3% ، وكذلك تحقيق إنتاجية استثمار بلغت حوالي 0.33 خلال فترة الدراسة. كما تبين من نتائج التقدير القياسي للعوامل المحددة للإستثمار الزراعي المستهدف باستخدام نموذج التعديل الجزئي لنبرولوف أن سعر صرف الدولار من أهم العوامل المحددة لقيمة الإستثمار الزراعي في المدى القصير والطويل، إذ تبين أن تغيراً نسبته 10% في سعر صرف الدولار يؤدي إلى تغير في نفس الإتجاه لقيمة الإستثمار الزراعي المستهدف بلغ نسبته حوالي 22.3% . وإستخدام نموذج التعديل الجزئي لنبرولوف أمكن التنبؤ بقيمة الإستثمار الزراعي في مصر حتى عام 2023 ، حيث يتوقع زيادة قيمة الإستثمار الزراعي من حوالي 47.68 مليار جنيه عام 2020 إلى حوالي 54.36 مليار جنيه عام 2023 ، بمتوسط سنوي قدر بحوالي 48.79 مليار جنيه خلال الفترة (2020-2023). كما تبين من نتائج أثر قانون الإستثمار الجديد الصادر في أغسطس 2017 على الشركات الإستثمارية خلال الفترة (يوليو 2016-ديسمبر 2018): زيادة عدد الشركات الإستثمارية ، وروؤس الأموال المصدرة سواء للشركات في مرحلة التأسيس أو في مرحلة التوسع ، في حين تبين إنخفاض فرص العمل سواء في الشركات في مرحلة التأسيس أو في مرحلة التوسع. كما تبين من نتائج إختيار t للفرق بين متوسطين (ما قبل وما بعد تنفيذ قانون الإستثمار رقم 72 لسنة 2017) على الشركات الإستثمارية في مرحلة التأسيس وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الفترتين. في حين تبين عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الفترتين على الشركات الإستثمارية في مرحلة التوسع ، مما يوضح تأثير القانون الأكبر على الشركات في مرحلة التأسيس عنها في مرحلة التوسع. كما تبين من العينة الميدانية للشركات الحديثة أن 53% من نحو 5746 شركة لم تستطع بدء النشاط أي إنتاج سلعة أو خدمة و 24% منهم استطاعوا بداية النشاط في أقل من 3 شهور ، في حين كان 66% من نحو 270 شركة زراعية لم يبتدوا النشاط و 13% من الشركات الزراعية إبتدوا النشاط في أقل من 3 شهور. وكانت اهم الأسباب لعدم القدرة على بدء النشاط هو عدم تخصيص الأرض أو التخصيص وعدم الاستلام أو جاري البحث عن الأرض المناسبة وبلغت نسبة هذه المشكلة نحو 61% من إجمالي شركات المسح ونحو 49% من الشركات الزراعية بالمسح ، يليها مشكلة استخراج تراخيص ممارسة النشاط سواء تراخيص البناء أو الصناعية أو البيئية أو بطاقات الإستيراد وغيرها بنسبة 14% من جملة المسح و 11% من الشركات الزراعية بالمسح .

#### المقدمة

**مشكلة البحث :** تتمثل مشكلة البحث في انه علي الرغم من تخطيط واعاد استراتيجيات التنمية التي بذلت فيها الحكومة مجهود كبير بالإضافة الي كافة جهود الإصلاح الاقتصادي والتشريعات والإجراءات التي اتخذتها الدولة لتحسين مناخ الإستثمار ، الا ان هناك أمور لاتزال معرقله وتؤثر بشكل ملحوظ علي حجم الإستثمارات الكلية ، كما تظهر هذه المشكله بشكل كبير في القطاع الزراعي حيث تشير الإحصاءات الي انخفاض و عدم كفاية الإستثمارات الموجهه لهذا القطاع حيث بلغت نسبة الإستثمارات الزراعية 8.5% من إجمالي الإستثمارات القومية عام 2005/2004 وأنخفضت الي 3.4% عام 2018/2017 بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في تحقيق تنميه شامله والوصول الي اكتفاء ذاتي من اهم المحاصيل وتخفيض العجز في الميزان التجاري الزراعي ، كما ان هذه النسبة لا تتناسب مع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي .

**الأهداف البحثية:** يستهدف البحث تحليل الوضع الراهن لبينة الإستثمار الكلي والزراعي في مصر من خلال :

(1) قياس كفاءة الإستثمار الزراعي بإستخدام بعض معايير قياس الكفاءة خلال الفترة (2000-2017) ، (2) التقدير القياسي لدوال الإستثمار الكلي والزراعي ، (3) التقدير القياسي لنموذج هارود ودومر لقياس معدل نمو الدخل الزراعي الحقيقي ، (4) التقدير القياسي للعوامل المحددة للإستثمار الزراعي المستهدف ، (5) التنبؤ بالإستثمار الكلي والزراعي في مصر حتى عام 2023 بإستخدام نموذج التعديل الجزئي ، (6) التعرف علي كافة الإجراءات الإصلاحية التي تمت لإصلاح وتحسين مناخ الإستثمار ومدى تأثيرها علي الإستثمارات القومية والزراعية (عام وخاص) والأجنبية (7) تقدير أثر قانون الإستثمار الجديد رقم 72 لسنة 2017 على الإستثمار الكلي والزراعي ، (8) تحليل أوضاع وموقف الشركات الناشئة حديثاً والتي تم تأسيسها عام 2017 من بدء النشاط أي تقديم سلعة أو خدمة والتعرف علي اهم مشاكلها ومعوقتها وذلك لكفاءة القطاعات بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة ، من خلال مسح ميداني قام به

شهدت مصر في الفترة الأخيرة العديد من التطورات السياسية والاقتصادية وهو ما شجع الحكومة المصرية علي التوجه نحو بناء وإصلاح الاقتصاد المصري ، وكان العمل علي تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمارات المحلية (الخاصة والحكومية) والأجنبية من اهم المحاور الرئيسية التي تركز عليها استراتيجية التنمية المستدامة ، نظرا لان الاستثمار يعتبر حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعي من خلال زيادة الإنتاج الداخلي والدخل القومي وتوفير فرص عمل وخفض معدلات البطالة وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول العالم ، واتخذت الحكومة سلسلة من الإصلاحات التنظيمية والتشريعية والتي كان أهمها هو قانون الاستثمار 72 لسنة 2017 والذي ادي الي تحقيق طفره حقيقية في مناخ الاستثمار ، ويعد قطاع الزراعة من اهم القطاعات الاقتصادية المؤثرة علي أداء الاقتصاد المصري ، ومن الطبيعي ان يتأثر كباقي القطاعات بهذه الإجراءات الإصلاحية لبينة الاستثمار والاعمال ، ولكن نظرا لان قطاع الزراعة يتسم بطبيعة مختلفة عن باقي القطاعات من حيث طول الفترة الزمنية اللازمة للإنتاج وبالتالي طول فتره استرداد راس المال ، وحاجة مشروعات الإستصلاح الي سنوات عديدة واستثمارات ضخمة حتي تستطيع الإنتاج ، بالإضافة الي كون الأراضي الزراعية الخصبة محدودة ، كما انه مع حدوث أزمات اقتصادية أدت إلى إرتفاع أسعار الغذاء، مما دعي إلى ضرورة توجيه السياسات الاقتصادية بضرورة زيادة حجم الإستثمارات الكلية وخاصة الزراعية حتى يتمكن القطاع الزراعي من تحقيق أعلى إنتاج ممكن يؤدي لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي، وزيادة الدخل الزراعي وخلق فرص عمل جديدة ،ويلعب الإستثمار الزراعي دوراً هاماً في زيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية وبالتالي زيادة الصادرات الزراعية وتخفيض الفجوة في الميزان الزراعي والتجاري ، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة .

**ثانياً : قياس كفاءة الإستثمار الزراعي باستخدام بعض معايير قياس الكفاءة:**  
يعتبر الإستثمار الزراعي أهم العوامل التي تؤدي لنجاح عملية التنمية الزراعية، حيث يتوقف نجاح عملية التنمية الزراعية في قدرتها على زيادة حجم الإستثمارات الزراعية المتاحة وتوزيعها على مختلف البرامج الإنتاجية لتحقيق أعلى كفاءة إنتاجية ممكنة ، ولوقوف على مدى كفاءة الإستثمار في القطاع الزراعي تم تقدير بعض معايير قياس كفاءة الإستثمار الزراعي منها:

**(1) معدل الإستثمار:**

يوضح معدل الإستثمار حجم الإستثمار اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الزراعي ، ويعبر إنخفاض قيمة معدل الإستثمار عن الواحد الصحيح على وجود كفاءة في الإستثمار الزراعي والعكس بزيادة قيمة هذا المعدل عن الواحد الصحيح ، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية :

$$\text{معدل الإستثمار} = \frac{\text{الإستثمار}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

وباستعراض تطور معدل الإستثمار الزراعي يتضح أنه تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 0.03 عام 2011 وحد أقصى بلغ حوالي 0.15 عام 2001 بمتوسط بلغ حوالي 0.07 ، وهو أقل من الواحد الصحيح مما يدل على كفاءة الإستثمار في القطاع الزراعي ، وذلك لإنخفاض قيمة الإستثمار اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الزراعي خلال فترة الدراسة- جدول (2) .

**(2) العائد على الإستثمار (إنتاجية الإستثمار)**

يوضح العائد على الإستثمار معكوس معدل الإستثمار ، وهو قيمة الناتج المتولد من وحدة واحدة من الإستثمار الزراعي ، ويعبر ارتفاع قيمة العائد على الإستثمار عن الواحد الصحيح على وجود كفاءة في الإستثمار الزراعي ، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية :

$$\text{العائد على الإستثمار} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{الإستثمار}}$$

وباستعراض تطور العائد على الإستثمار الزراعي يتضح أنه تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 6.7 عام 2001 وحد أقصى بلغ حوالي 34.7 عام 2011 بمتوسط بلغ حوالي 17.7 ، وهو أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على كفاءة الإستثمار في القطاع الزراعي ، وذلك لارتفاع قيمة إنتاجية وحدة الإستثمار الزراعي خلال فترة الدراسة - جدول (2) .

**جدول 2. تطور نتائج معايير قياس كفاءة الإستثمار الزراعي في مصر خلال الفترة (2017-2000)**

السنة	معدل الإستثمار	العائد على الإستثمار	مضاعف الإستثمار	معامل التوطن	معامل التكتيف الرأسمالي*
2000	0.14	7.1	43.5	0.7	1.6
2001	0.15	6.7	3.9	0.8	1.9
2002	0.09	10.8	-1.7**	0.5	1.2
2003	0.10	10.0	5.2	0.6	1.4
2004	0.09	11.0	-46.6	0.5	1.4
2005	0.08	12.4	29.2	0.4	1.5
2006	0.08	13.0	-5.1	0.4	1.4
2007	0.07	14.0	42.3	0.3	1.4
2008	0.05	19.6	-17.9	0.2	1.1
2009	0.04	23.8	-217.6	0.2	1.0
2010	0.04	26.6	230.8	0.2	0.9
2011	0.03	34.7	-3.2	0.2	0.7
2012	0.04	25.0	7.8	0.3	1.2
2013	0.05	20.8	9.8	0.4	1.5
2014	0.05	20.8	20.7	0.4	1.7
2015	0.05	19.6	14.1	0.3	2.0
2016	0.04	23.0	75.2	0.1	2.1
2017	0.05	20.2	13.5	0.3	2.9
المتوسط	0.07	17.7	11.3	0.4	1.5

\* (معامل التكتيف الرأسمالي : مليار جنيه/مليون عامل)

\*\* تشير الإشارة السالبة إلى أن الإستثمار الزراعي في السنة الحالية أقل من الإستثمار الزراعي في السنة السابقة ، أو أن الناتج المحلي الزراعي في السنة الحالية أقل من الناتج المحلي الزراعي في السنة السابقة.

المصدر : جمعت وحسبت من مرجع (1) ، (2) بالبحث .

**(3) مضاعف الإستثمار**

يوضح مضاعف الإستثمار مقدار التغير في قيمة الناتج المتولد من تغير الإستثمار بوحدة واحدة ، أو الزيادة النهائية في الناتج الناشئة عن زيادة الإستثمار ، حيث أن كل إنفاق إستثماري يولد دخل أكبر ، كما أن الناتج الناشئ من الإستثمار يؤدي إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي وبالتالي يؤدي إلى

الباحث بصفته في وزارة الإستثمار والتعاون الدولي بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

**الطريقة البحثية**

إعتمد هذا البحث في تحقيق أهدافه على أسلوبي التحليل الإحصائي الوصفي والكمي ، حيث تم إستخدام بعض الأساليب التحليلية الإحصائية كتحليل السلاسل الزمنية ، والإنحدار البسيط والمتعدد ، وإستخدام بعض معايير قياس كفاءة الإستثمار الزراعي ، كما تم تقدير (نموذج كلاين Klein Model) بإستخدام إستخدام أسلوب المعادلات الأينية بطريقة تدرجية المربعات الصغرى على مرحلتين (Two stage least square) ، كما تم التقدير القياسي لنموذج هارود ودومر لقياس معدل نمو الدخل الزراعي الحقيقي كما تم إستخدام نموذج التعديل الجزئي لنيرلوف (Nerlove's partial Adjustment Model) لتقدير العوامل المحددة للإستثمار الزراعي المستهدف في الصور الرياضية المختلفة بعد إختيار أنسبها . وإستخدم البحث البيانات الثانوية المنشورة مثل وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التخطيط، البنك المركزي المصري والبيانات المنشورة والغير منشورة في وزارة الإستثمار، كما تم الإستعانة ببعض الأبحاث والرسائل والدراسات والكتب العلمية التي لها صلة بموضوع البحث.

**العينة الميدانية :** قام الباحث بتصميم الإستمارة ثم تمت مراجعتها وإضافة بعض التعديلات من خلال عدة اجتماعات مع العاملين بهيئة الإستثمار وتم تقسيم خطوات المسح الي أربعة مراحل وتم بدء المسح في يونيو 2018 واستغرق نحو 3 شهور للاعداد وتدريب الباحثين واستغرق العمل الميداني والتجميع والتحقق نحو 5 شهور حتي إستلام النتائج في فبراير 2019 وقام الجهاز بإستخدام (التابلت) في تنفيذ المسح بعدد 400 تابلت نحو 400 مشغل في كافة الوظائف ، وتم القيام بالمرور الفني ميدانياً ومعاودة الإتصال بالشركات عشوائياً لضمان جودة البيانات.

**النتائج والمناقشات**

**أولاً : التطور الزمني لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2000 - 2017) :**

تبين من إستعراض نتائج الجدول (1) أن جميع متغيرات الدراسة قد إتجهت إتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، فيما اختلفت معدلات النمو السنوية فيما بينها حيث بلغت حوالي 13.9% ، 11.8% للناتج المحلي الإجمالي والزراعي على الترتيب ، في حين بلغت حوالي 13.9% ، 6.3% ، للإستثمار القومي والإستثمار الزراعي على الترتيب ، كما بلغت حوالي 14.3% ، 12.9% للإستهلاك القومي والإستهلاك الزراعي على الترتيب، وبلغت حوالي 13.9% ، 18.4% لأجور العمالة القومية و الزراعية على الترتيب ، وبلغت حوالي 14.5% ، 10.4% للريح القومي والريح الزراعي على الترتيب ، في حين بلغ معدل النمو السنوي حوالي 2.6% لسعر الفائدة خلال متوسط الفترة (2017-2000).

**جدول 1. معادلات الإتجاه الزمني العام لتطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (2017 - 2000)**

المتغير التابع	الدالة	R <sup>2</sup>	F	المتوسط	GR Annual
الناتج المحلي الإجمالي (مليار جنيه)	$\hat{Y}_t = 463.2 + 202.58 T$ (10.29)	0.869	105.9**	1461.28	13.9
الناتج المحلي الزراعي (مليار جنيه)	$\hat{Y}_t = 22.55 + 21.51 T$ (9.57)	0.851	91.5**	181.75	11.8
الإستثمار القومي (مليار جنيه)	$\hat{Y}_t = 84.69 + 36.70 T$ (5.21)	0.629	27.1**	263.92	13.9
الإستثمار الزراعي (مليار جنيه)	$\hat{Y}_t = 4.02 + 0.63 T$ (3.72)	0.463	13.8**	10.04	6.3
الإستهلاك القومي (مليار جنيه)	$\hat{Y}_t = 493.91 + 195.76 T$ (9.53)	0.850	90.8**	1365.76	14.3
الإستهلاك الزراعي (مليار جنيه)	$\hat{Y}_t = 41.47 + 23.60 T$ (11.99)	0.90	143.8**	182.76	12.9
أجور العمل القومية (مليار جنيه)	$\hat{Y}_t = 32.51 + 14.0 T$ (8.99)	0.835	80.7**	100.51	13.9
أجور العمل الزراعية (مليار جنيه)	$\hat{Y}_t = 21.94 + 5.41 T$ (9.02)	0.836	81.3**	29.46	18.4
الريح القومي (مليار جنيه)	$\hat{Y}_t = 398.99 + 152.98 T$ (6.62)	0.732	43.8**	1054.34	14.5
الريح الزراعي (مليار جنيه)	$\hat{Y}_t = 2.20 + 12.55 T$ (8.38)	0.815	70.3**	149.95	10.4
سعر الفائدة (%)	$\hat{Y}_t = 7.17 + 0.260 T$ (2.94)	0.350	8.6**	10.09	2.6

\*\* معنوي عند 0.01 ، \* معنوي عند 0.05 .

المصدر : جمعت وحسبت من مرجع (1) ، (2) بالبحث.

**1- نتائج تقدير نموذج كلاين على المستوى القومي :**

تبين من نتائج تقدير نموذج كلاين باستخدام أسلوب تذبذبة المربعات الصغرى على مرحلتين أن دالة الإستثمار القومي معنوية إحصائياً عند المستوى الإحتمالي 0.01 حيث يوضح معامل التحديد أن حوالي 95.5% من التغيرات في الإستثمار القومي ترجع إلى التغير في ربح العام الحالي وسعر الفائدة، بينما ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى لم يشملها النموذج - جدول (3). حيث تبين من دالة الإستثمار أن زيادة الربح في العام الجارى بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة الإستثمار القومي بنسبة 20.1%، في حين تبين أن خفض سعر الفائدة بحوالي بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة الإستثمار بنسبة 5.34%.

كما تبين من نتائج تقدير نموذج كلاين أن دالة الإستهلاك القومي معنوية إحصائياً عند المستوى الإحتمالي 0.01 حيث يوضح معامل التحديد أن حوالي 99.2% من التغيرات في الإستهلاك القومي ترجع إلى التغير في أجر العمال القومية في العام الجارى، بينما ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى لم يشملها النموذج - جدول (3). حيث تبين من دالة الإستهلاك أن زيادة أجر العمالة في العام الجارى بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة الإستهلاك القومي بنسبة 5.07%.

**جدول 3. التقدير القياسي لنموذج كلاين على المستوى القومي خلال الفترة (2000 - 2017)**

المتغير التابع	دوال إحدار نموذج كلاين
الإستثمار القومي (مليار جنيه)	$\text{Log Invs}_t = 0.874 + 2.05 \text{ Log Prof}_t - 0.534 \text{ Log R}_t$ (1.22) (5.09)** (-2.02)*
الإستهلاك القومي (مليار جنيه)	$\text{Log Con}_t = 0.939 + 0.507 \text{ log WL}_t$ (1.78) (2.37)**
أجور العمال القومية (مليار جنيه)	$\text{Log LD}_t = 2.347 + 0.146 \text{ Log Tcn}_t$ (15.36)** (4.04)**
	$R^2 = 0.955$ $F = 84.8^{**}$
	$R^2 = 0.992$ $F = 691.5^{**}$
	$R^2 = 0.947$ $F = 95.7^{**}$

\*\* معنوية عند مستوى معنوية 0.01 ، \* معنوية عند مستوى معنوية 0.05 .  
المصدر : جمعت وحسبت من مرجع (1) ، (2) بالبحث .

كما تبين من نتائج تقدير نموذج كلاين أن دالة الطلب على أجور العمالة القومية معنوية إحصائياً عند المستوى المعنوي 0.01 حيث يوضح معامل التحديد أن حوالي 94.7% من التغيرات في الطلب على أجور العمالة القومية ترجع إلى التغير في مستوى التكنولوجيا في العام الجارى، بينما ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى لم يشملها النموذج - جدول (3). حيث تبين من معادلة الطلب على أجور العمالة القومية أن زيادة مستوى التكنولوجيا في العام الجارى بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة الأجر القومية بنسبة 1.46%.

**2- نتائج تقدير نموذج كلاين على المستوى الزراعي :**

تبين من نتائج تقدير نموذج كلاين باستخدام أسلوب تذبذبة المربعات الصغرى على مرحلتين أن دالة الإستثمار الزراعي معنوية إحصائياً عند المستوى الإحتمالي 0.01 حيث يوضح معامل التحديد أن حوالي 82.3% من التغيرات في الإستثمار الزراعي ترجع إلى التغير في الإستثمار الزراعي في العام السابق ، بينما ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى لم يشملها النموذج - جدول (4). حيث تبين من دالة الإستثمار الزراعي أن زيادة الإستثمار الزراعي في العام السابق بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الإستثمار الزراعي بنسبة 6.25%.

**جدول 4. التقدير القياسي لنموذج كلاين على المستوى الزراعي خلال الفترة (2017 - 2000)**

المتغير التابع	دوال إحدار نموذج كلاين
الإستثمار الزراعي (مليار جنيه)	$\text{Log Invs}_{(t-1)} = 2.201 + 0.625 \text{ log Invs}_{(t-1)}$ (3.03)** (5.20)**
الإستهلاك الزراعي (مليار جنيه)	$\text{Con}_t = 15.272 + 0.785 \text{ Prof}_{(t-1)} + 1.659 \text{ WL}_t$ (1.11) (2.12)** (5.07)**
أجور العمال الزراعية (مليار جنيه)	$\text{LD}_t = 4.26 + 0.03 \text{ Gnp}_{(t-1)} + 0.122 \text{ Tcn}_t$ (23.5)** (2.35)*
	$R^2 = 0.823$ $F = 19.6^{**}$
	$R^2 = 0.984$ $F = 331^{**}$
	$R^2 = 0.863$ $F = 34.6^{**}$

\*\* معنوية عند مستوى معنوية 0.01 ، \* معنوية عند مستوى معنوية 0.05 .  
المصدر : جمعت وحسبت من مرجع (1) ، (2) بالبحث .

كما تبين من نتائج تقدير نموذج كلاين أن دالة الإستهلاك الزراعي معنوية إحصائياً عند المستوى الإحتمالي 0.01 حيث يوضح معامل التحديد أن حوالي 98.4% من التغيرات في الإستهلاك الزراعي ترجع إلى التغير في الربح الزراعي للعام السابق وأجور العمال الزراعية في العام الجارى، بينما ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى لم يشملها النموذج - جدول (4). حيث تبين من دالة

زيادة الناتج ، ويبدل ارتفاع قيمة مضاعف الإستثمار عن الواحد الصحيح على وجود كفاءة في الإستثمار الزراعي، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية :

$$\text{مضاعف الإستثمار} = \frac{\text{التغير في الناتج المحلي}}{\text{التغير في الإستثمار}}$$

وباستعراض تطور مضاعف الإستثمار الزراعي يتضح أنه تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي (217.6) عام 2009 وحد أقصى بلغ حوالي 230.8 عام 2010 بمتوسط بلغ حوالي 11.3 ، وهو أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على كفاءة الإستثمار في القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة- جدول (2) .

**(4) معامل التوطن**

يبدل معامل التوطن على مدى مساهمة القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للإستثمار الزراعي من خلال قياس كفاءة الإستثمار الزراعي ، حيث يعبر إنخفاض قيمة معامل التوطن عن الواحد الصحيح على وجود كفاءة في الإستثمار الزراعي ، بينما ارتفاع قيمة معامل التوطن عن الواحد الصحيح يدل على أن قطاع الزراعة قد حصل على إستثمارات قد جاوزت قيمة الناتج المحلي الزراعي المتولد منه، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية :

$$\text{معامل التوطن} = \frac{\text{الإستثمار الكلي}}{\text{الناتج المحلي الزراعي الإجمالي}}$$

وباستعراض تطور معامل التوطن الزراعي يتضح أنه تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 0.1 عام 2016 وحد أقصى بلغ حوالي 0.7 عام 2000 بمتوسط بلغ حوالي 0.4 ، وهو أقل من الواحد الصحيح مما يدل على كفاءة الإستثمار الموجه في القطاع الزراعي ، حيث لم تتجاوز الإستثمارات الزراعية قيمة الناتج المحلي الزراعي المتولد منه خلال فترة الدراسة- جدول (2) .

**(5) معامل التكتيف الرأسمالي (التوظيف)**

يؤدي زيادة الدخل القومي إلى زيادة الإنفاق الزراعي في المدى القصير وفقاً لنظرية المضاعف وهو ما يعرف بآثر الدخل ، كما يؤثر على زيادة الساعات الإنتاجية للمشاريع الزراعية وهو ما يعرف بآثر السعة ، ويوضح معامل التكتيف الرأسمالي (التوظيف) النسبة بين الإستثمار الزراعي وعد العمال ، وكلما زادت قيمته عن الواحد الصحيح كلما دل ذلك على أن القطاع الزراعي نشط مكثف لإستخدام رأس المال والعكس ، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية :

$$\text{معامل التكتيف الرأسمالي (التوظيف)} = \frac{\text{الإستثمار}}{\text{عدد العمال}}$$

وباستعراض تطور معامل التكتيف الرأسمالي الزراعي يتضح أنه تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 0.7 عام 2011 وحد أقصى بلغ حوالي 2.9 عام 2017 بمتوسط بلغ حوالي 1.5 ، وهو أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على أن القطاع الزراعي نشط مكثف لإستخدام رأس المال خلال فترة الدراسة- جدول (2) .

**ثالثاً: التقدير القياسي لنموذج كلاين لقياس لكفاءة الإستثمار القومي والزراعي في مصر**

يتكون نموذج كلاين من ثلاثة معادلات سلوكية (Behavioral Equations) وثلاثة معادلات تعريفية (Identity Equations) حيث تفترض المعادلة الأولى أن زيادة كلاً من ربح العام الحالي و ربح العام السابق وزيادة الإستثمار في العام السابق يؤدي إلى زيادة الإستثمار، بينما إنخفاض سعر الفائدة تؤدي إلى زيادة الإستثمار . في حين تفترض المعادلة الثانية أن زيادة كلاً من ربح العام الحالي و ربح العام السابق وأجور العمالة تؤدي إلى زيادة الإستهلاك . بينما تفترض المعادلة الثالثة أن زيادة كلاً من إجمالي الناتج القومي في العام الحالي وإجمالي الناتج القومي في العام السابق والتكنولوجيا المتمثل في الزمن تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة.

حيث :

$\text{Invs}_t$ : الإستثمار في السنة t	$\text{LD}_t$ : الطلب على العمالة في السنة t
$\text{Invs}_{(t-1)}$ : الإستثمار في السنة السلفية t(-1)	$\text{Gnp}_t$ : إجمالي الناتج القومي في السنة t
$\text{Prof}_t$ : الربح في السنة t	$\text{Gnp}_{(t-1)}$ : إجمالي الناتج القومي في السنة السلفية t(-1)
$\text{Prof}_{(t-1)}$ : الربح في السنة السلفية t(-1)	$\text{Tcn}_t$ : التكنولوجيا (الزمن) في السنة t
$\text{R}_t$ : سعر الفائدة في السنة t	$\text{Gov}_t$ : الإنفاق الحكومي في السنة t
$\text{Con}_t$ : الإستهلاك في السنة t	$\text{Nnp}_t$ : صافي الناتج القومي في السنة t
$\text{WL}_t$ : أجور العمالة في السنة t	$\text{Tax}_t$ : الضرائب في السنة t
$\text{WL}_{(t-1)}$ : أجور العمالة في السنة السلفية t(-1)	

حيث يتكون النموذج من ستة متغيرات داخلية (Endogenous) وهي (إجمالي الناتج القومي ، صافي الناتج القومي، الربح القومي، الإستهلاك القومي، الإستثمار القومي، الطلب على العمالة)، وخمسة متغيرات خارجية (Exogenous) وهي (الإنفاق الحكومي، الضرائب ، سعر الفائدة، أجور العمالة، التكنولوجيا متمثلاً في الزمن)، وثلاثة معادلات تعريفية وهي (إجمالي الناتج القومي ، صافي الناتج القومي، الربح القومي).

جدول 5. تطور نموذج هارود ودومر لقياس معدل نمو الدخل الزراعي الحقيقي بالمليار جنيه خلال الفترة (2000-2017)

سنة	إجمالي الدخل الزراعي الجارى	إجمالي الدخل الزراعي الجارى	إجمالي الدخل الزراعي الجارى	معدل الاستثمار (%)	معدل الاستثمار (%)	معدل الاستثمار (%)	معدل إنتاجية النمو في الدخل (%)
2000	8.20	50.7	19.15	118.44	16.17	4.13	0.24
2001	9.59	53.6	22.02	123.07	17.89	4.13	0.24
2002	6.40	60.5	14.55	137.42	10.59	1.54	0.65
2003	7.56	68.5	16.14	146.39	11.03	1.62	0.62
2004	7.42	82.5	13.85	154.11	8.99	2.09	0.48
2005	8.04	92.9	12.83	148.14	8.66	-2.32	-0.43
2006	7.79	102.4	12.18	160.15	7.61	1.07	0.94
2007	8.07	116.3	12.37	178.19	6.94	0.68	1.48
2008	6.86	136.8	8.68	173.04	5.02	-2.40	-0.42
2009	6.74	138.1	9.04	185.08	4.88	0.72	1.39
2010	6.83	150.7	8.06	177.69	4.53	-1.22	-0.82
2011	5.37	179.7	5.57	186.35	2.99	0.93	1.07
2012	8.38	190.8	8.49	193.13	4.39	0.82	1.22
2013	11.63	203.8	11.39	199.64	5.70	1.30	0.77
2014	13.41	223.7	12.59	210.01	6.00	1.10	0.91
2015	16.28	224.9	15.77	217.91	7.24	1.60	0.63
2016	17.34	246.7	17.34	246.68	7.03	0.55	1.82
2017	24.70	253.6	15.77	161.90	9.74	-0.20	-4.89
المتوسط	10.04	143.13	13.10	173.19	7.30	0.71	0.33
1.48	0.33	0.71	7.30	173.19	13.10	143.13	10.04

\* تم تعديل القيم الجارية بالقيم الحقيقية باستخدام الرقم القياسي العام لأسعار الجملة بسنة أساس

100=2016

المصدر : جمعت وحسبت من مرجع (1) ، (2) بالبحث.

$$(1) \text{معدل الاستثمار} = \frac{\text{إجمالي الاستثمار الزراعي الحقيقي}}{\text{الدخل الزراعي الحقيقي}} \times 100$$

$$(2) \text{معامل رأس المال} = \frac{\text{إجمالي الاستثمار الزراعي الحقيقي}}{\text{التغير في الدخل الزراعي الحقيقي}}$$

$$(3) \text{إنتاجية الاستثمار} = \frac{1}{\text{معامل رأس المال}}$$

$$(4) \text{معدل النمو في الدخل} = \text{معدل الاستثمار} \times \text{إنتاجية الاستثمار}$$

بتقدير دالة الإنحدار المتعدد للعوامل المحددة للاستثمار الزراعي المستهدف خلال الفترة (2000-2017) - جدول (6) - تبين أن معاملات الإنحدار تتفق مع المنطق الإحصائي والإقتصادي من حيث الإشارة، كما تبينت معنوية معاملات الإنحدار عند مستوى معنوية (0.01) ، حيث تبين أن إجمالي قيمة الاستثمار الزراعي بالمليار جنيه (Y) تتوقف على إجمالي الاستثمار الزراعي في السنة السابقة بالمليار جنيه  $Y_{(t-1)}$  ، سعر صرف الدولار بالجنيه  $(X_3)$  .

جدول 6. التقدير القياسي للعوامل المحددة للإستثمار الزراعي المستهدف باستخدام نموذج التعديل الجزئي لنيرولوف خلال الفترة (2000-2017)

النموذج	الدالة
النموذج الأساسي (قصير الأجل)	$\log \hat{Y}_t = 0.206 + 0.775 \log Y_{(t-1)} + 0.501 \log X_3$ (3.98)** (2.37) (0.66)
نموذج التعديل الجزئي (طويل الأجل)	$\log \hat{Y}_t = 0.920 + 2.227 \log X_3$
	F=31.9 R <sup>2</sup> =0.784 D.W=2.1

\*\*معنوية عند مستوى احتمالي 0.01. \*معنوية عند مستوى احتمالي 0.05. المصدر : جمعت وحسبت من مرجع (1) ، (2) بالبحث .

في حين تبين وجود علاقة طردية بين إجمالي قيمة الاستثمار الزراعي بالمليار جنيه (Y) وإجمالي الاستثمار الزراعي في السنة السابقة  $Y_{(t-1)}$  ، سعر صرف الدولار بالجنيه  $(X_3)$  حيث تبين أن زيادة قدرها 1% في إجمالي الاستثمار الزراعي في السنة السابقة يؤدي إلى زيادة قيمة الاستثمار الزراعي بحوالي 0.78% ، كما تبين أن زيادة قدرها 1% في سعر صرف الدولار تؤدي إلى زيادة قيمة الاستثمار الزراعي بحوالي 0.5% .

كما يوضح من المعلمات المقدرة للنموذج القياسي المقدر أن قيمة (-) 1  $\lambda$  في النموذج القياسي قصير الأجل بلغت حوالي 0.775 ومن ثم تقدر قيمة معامل التكيف أو التعديل  $(\lambda)$  بنحو 0.225 ، مما يشير إلى أن حوالي 22.5% من الفجوة بين الوضع الفعلي والمستهدف يتم تعديلها خلال فترة زمنية واحدة ، وتقدر متوسط فترة الإبطاء اللازمة للتغير من الوضع الفعلي إلى الوضع المستهدف حوالي 3.44 سنة . وقد أمكن التعبير عن النموذج طويل الأجل بالمعادلة التالية:

$$\log \hat{Y}_t = 0.920 + 2.227 \log X_3$$

الإستهلاك أن زيادة قدرها وحدة واحدة في الربح الزراعي للعام السابق تؤدي إلى زيادة الإستهلاك الزراعي بحوالي 0.785 مليار جنيه ، بينما زيادة أجور العمالة في العام الجارى بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الإستهلاك الزراعي بحوالي 1.659 مليار جنيه.

كما تبين من نتائج تقدير نموذج كلاين أن دالة الطلب على أجور العمالة الزراعية معنوية إحصائياً عند المستوى المعنوي 0.01 حيث يوضح معامل التحديد أن حوالي 86.3% من التغيرات في الطلب على أجور العمالة الزراعية ترجع إلى التغير في إجمالي الناتج الزراعي في العام السابق ومستوى التكنولوجيا في العام الجارى، بينما ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى لم يشملها النموذج - جدول (4) . حيث تبين من معادلة الطلب على أجور العمالة الزراعية أن زيادة إجمالي الناتج الزراعي للعام السابق بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة أجور العمالة الزراعية بحوالي 0.03 مليار جنيه ، بينما زيادة مستوى التكنولوجيا في العام الجارى بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة أجور العمالة الزراعية بحوالي 0.122 مليار جنيه.

رابعاً: التقدير القياسي لنموذج هارود ودومر لقياس معدل نمو الدخل الزراعي الحقيقي:

يهدف نموذج هارود ودومر إلى التعرف على أهمية الاستثمار في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي ، حيث أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى خلق الطلب الفعال ، وكذلك زيادة القدرة الإنتاجية من السلع والخدمات المختلفة ، كما يستخدم نموذج هارود ودومر في التعرف على دور الاستثمار في تحقيق معدلات زيادة في الدخل الحقيقي ، حيث يتحدد معدل النمو من خلال نسبة إخراج اقتصاد الدولة من الدخل القومي الذي يتحول إلى استثمار ومعامل رأس المال ، حيث يفترض النموذج:

1- وجود علاقة بين الحجم الكلي لرصيد رأس المال القومي والناتج القومي.

2- يحقق الاقتصاد القومي نسبة ثابتة من الإنفاق من خلال الدخل القومي.

3- يمثل الاستثمار مقدار الإضافة إلى رأس المال القومي.

وتستند صياغة الفروض البحثية للعلاقات السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على تحديد واختيار المتغيرات التفسيرية المحددة للإستثمار الزراعي ، حيث تنحصر الفروض البحثية في التعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للإستثمار الزراعي ، وقد تضمن النموذج التحليلي عدة متغيرات مستقلة تفسيرية ومنغبراً تابعاً يتمثل في إجمالي قيمة الإستثمار الزراعي بالمليار جنيه (Y) أما المتغيرات المستقلة فقد تمثلت في:

1- إجمالي الاستثمار الزراعي في السنة السابقة بالمليار جنيه  $Y_{(t-1)}$

2- نسبة إجمالي الناتج الزراعي من إجمالي الناتج المحلي  $(X_1)$  .

3- نسبة إجمالي التجارة الخارجية الزراعية من إجمالي الناتج الزراعي  $(X_2)$  .

4- سعر صرف الدولار بالجنيه  $(X_3)$  .

5- معدل التضخم  $(X_4)$  .

6- نسبة عجز الموازنة العامة من إجمالي الناتج المحلي  $(X_5)$  .

7- سعر الخصم البنكي  $(X_6)$  .

8- إجمالي الاستثمار القومي بالمليار جنيه  $(X_7)$  .

وتبين من نتائج جدول (5) - أن معدل نمو الدخل الزراعي قد بلغ حوالي 1.48% خلال متوسط فترة الدراسة ، في حين تبين أنه لتحقيق هذا المعدل فقد تطلب ذلك تحقيق معدل استثمار بلغ حوالي 7.3% ، وكذلك تحقيق إنتاجية استثمار بلغت حوالي 0.33 خلال فترة الدراسة (2000-2017) .

خامساً: التقدير القياسي للعوامل المحددة للإستثمار الزراعي المستهدف باستخدام نموذج التعديل الجزئي لنيرولوف:

تم تقدير المستوى المرغوب والمستهدف لإجمالي قيمة الاستثمار الزراعي باستخدام نموذج التعديل الجزئي لنيرولوف Nerlove's partial Adjustment Model ، حيث يعتبر نموذج التعديل الجزئي لنيرولوف أحد النماذج الديناميكية طويلة الأجل ويمكن صياغته على النحو التالي:

$$Y_t = a + b_1 x_1 + b_2 x_2 + b_3 x_3 + \dots e_t$$

$Y_t$ : المستوى المستهدف لإجمالي قيمة الاستثمار الزراعي ، في حين تمثل المتغيرات  $X_1, X_2, X_3, \dots, X_n$  المستوى الفعلي للمتغيرات المحددة لإجمالي قيمة الاستثمار الزراعي. ويتم تقدير هذا النموذج كخطوة أولية في المدى القصير على النحو التالي:

$$Y_t = a\lambda + (1 - \lambda)Y_{t-1} + b_1\lambda X_1 + b_2\lambda X_2 + b_3\lambda X_3 + e_t$$

$\lambda$ : تمثل معامل التعديل وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، وتشير قيمة  $\lambda$  القريبة من الصفر إلى أن جزءاً صغيراً من الخلل بين الوضع الفعلي والتوازني يتم تعديله خلال فترة زمنية واحدة، في حين تشير قيمة  $\lambda$  القريبة من الواحد الصحيح إلى أن جزءاً كبيراً من الفجوة بين الوضع الفعلي ونظيره المرغوب والمستهدف يتم تعديله خلال فترة زمنية واحدة ، ومن ثم فإن قيمة  $\lambda$  تحدد سرعة التكيف أو التعديل ، أما متوسط فترة الإبطاء في التكيف أو التعديل Adjustment Lag فيساوي  $(1-\lambda)$  . ويجراء تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression Analysis للمتغيرات التفسيرية المحددة لقيمة الاستثمار الزراعي خلال الفترة (2000 - 2017) تبين أفضلية النموذج اللوغاريتمي المزوج قصير الأجل والذي تم تحويله إلى النموذج طويل الأجل باستخدام معامل التكيف أو التعديل Adjustment Coefficient

مشروعات الخريطة يحصل علي حوافز استثمارية طبقا لقانون 72 لعام 2017 . (2) التوسع في تمثيل الجهات الحكومية في مركز خدمات المستثمرين من 45 جهة الي 66 جهة وبالتالي سرعة وتبسيط الاجراءات . (3) مركز اتصالات الاستثمار ووحدة متابعة الاداء لتحسين الخدمات وتدريب ورفع كفاءة العاملين ووحدة متابعة وحل مشاكل المستثمرين للتواصل مع المستثمرين في كافة العقبات التي تواجههم . (4) التوسع في استثمارات الهيئة بإنشاء مناطق حرة واستثمارية جديدة وهي توفر فرص استثمارية عديدة وجاذبة للمستثمرين نظرا لما تقدمه من حوافز خاصة حيث يحصل المستثمرون بها علي 50٪ اعفاء ضريبي لمدة 3 سنوات ويمكن تجديدها لمدة ثانية ، هذا وتمثل المناطق الحرة والاستثمارية والصناعية بوجه عام نموذج مثالي للاستثمار حيث يحقق للدولة رقابة مالية وإدارية جيدة علي النشاط ويحقق أيضا للمستثمر مزايا في توفر البنية التحتية وسهولة استخراج التراخيص ان لم تكن موجودة قبل استلام المستثمر الموقع، بالإضافة الي وجود مشاريع تكاملية في مكان واحد مما يوفر النفقات، وجاري إنشاء مناطق في كل من (القاهرة، الصف بالجيزة، بنها، ميت غمر، الشرقية، نوبخ، المنيا، الإسكندرية، الفيوم، الدقهلية، اسوان، دمياط) ليصبح عدد المناطق الحرة 18 منطقة بعد توقف انشاؤها منذ 2005 وهي تساهم بنحو 23٪ من اجمالي الصادرات المصرية وتوفر عمالة مباشرة وغير مباشرة بنحو مليون فرصة عمل . (5) إنشاء صندوق استثماري مصري - سعودي باستثمارات نحو 16 مليار دولار حيث ان الصناديق الاستثمارية المشتركة تعتبر اداة هامة وقوية لفتح الأسواق وإنشاء مشروعات استثمارية وتنموية كبرى وخلالها يمكن التغلب علي كافة حواجز وعقبات الاستثمار. (6) التأسيس و التوقيع الالكتروني : وهو وسيلة مناسبة وامنة وموفرة للوقت والجهد حيث يمكن التأسيس الالكتروني في فترة قصيرة تصل أحيانا الي يوم واحد عمل، وكذلك التوقيع الكترونيا علي المستندات لاتمام المعاملات في ثواني معدودة، وايضا الدفع الالكتروني. (المصدر: هيئة الاستثمار والمناطق الحرة).

**سابعا : أثر قانون الاستثمار الجديد رقم 72 لسنة 2017 على الشركات الاستثمارية خلال الفترة ( يوليو 2016-ديسمبر 2018):**

صدر قانون الاستثمار في أغسطس 2017 وصدرت اللائحة التنفيذية للقانون لتوضح كافة التفاصيل التنظيمية والمالية المرتبطة بالقانون، وتبين من جدول (9) أن عدد الشركات الجديدة في مرحلة التأسيس قد بلغ متوسط عددها حوالي 81 شركة خلال متوسط الفترة الأولى وهي الفترة قبل صدور اللائحة التنفيذية للقانون (يوليو 2016-سبتمبر 2017)، في حين بلغ عددها حوالي 107 شركة خلال متوسط الفترة الثانية بعد صدور القانون (أكتوبر 2017-ديسمبر 2018)، حيث زاد عددها بنسبة زيادة تمثل حوالي 33.3% عن متوسط الفترة الأولى. كما تبين أن رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي تم تأسيسها قد بلغ متوسط قيمتها حوالي 118.1 مليون جنيه خلال متوسط الفترة الأولى، في حين بلغ حوالي 257.4 مليون جنيه خلال متوسط الفترة الثانية، حيث زادت بنسبة زيادة تمثل حوالي 117.9% عن متوسط الفترة الأولى. في حين تبين أن فرص العمل للشركات التي تم تأسيسها قد بلغ متوسط عددها حوالي 603 فرصة عمل خلال متوسط الفترة الأولى، إنخفضت خلال متوسط الفترة الثانية إلى حوالي 380 فرصة عمل بنسبة إنخفاض تمثل حوالي 37% عن متوسط الفترة الأولى.

**جدول 9. أثر قانون الاستثمار 72 لسنة 2017 على شركات في مرحلة التأسيس والشركات في مرحلة التوسع خلال الفترة ( يوليو 2016-ديسمبر 2018)**

المتغير	الفترة الأولى (قبل صدور القانون)		الفترة الثانية (بعد صدور القانون) قياس أثر التغير	
	يوليو 2016-سبتمبر 2017	أكتوبر 2017-ديسمبر 2018	يوليو 2016-سبتمبر 2017	أكتوبر 2017-ديسمبر 2018
عدد الشركات	81	107	33.3	107
رؤوس الأموال المصدرة	118.1	257.4	117.9	257.4
فرص العمل	603	380	-37.0	380
عدد الشركات	011.	12	6.4	12
رؤوس الأموال المصدرة	121.7	254.1	108.9	254.1
فرص العمل	312	283	-9.3	283

المصدر : جمعت وحسبت من مرجع (1) ، (2) بالبحث.

في حين تبين من جدول (9) أن عدد الشركات التي شهدت توسعاً قد بلغ متوسط عددها حوالي 11 شركة خلال متوسط الفترة الأولى، في حين بلغ عددها حوالي 12 شركة خلال متوسط الفترة الثانية، حيث زاد عددها بنسبة زيادة تمثل حوالي 6.4% عن متوسط الفترة الأولى. كما تبين أن رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي شهدت توسعاً قد بلغ متوسط قيمتها حوالي 121.7 مليار جنيه خلال متوسط الفترة الأولى، في حين بلغ حوالي 254.1

ومن خلال نموذج التعديل الجزئي طويل الأجل المقدر يتضح أن سعر صرف الدولار من أهم العوامل المحددة لقيمة الاستثمار الزراعي في المدى القصير والطويل، إذ تبين أن تغيراً نسبته 10% في سعر صرف الدولار يؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه لقيمة الاستثمار الزراعي المستهدف بلغ نسبته حوالي 22.3%. وباستخدام نموذج التعديل الجزئي لنيرولوف أمكن تقدير المستوى المرغوب والمستهدف لقيمة الاستثمار الزراعي ومقارنته بالمستوى الفعلي، حيث تبين من نتائج جدول (7) أن المستوى المرغوب والمستهدف من قيمة الاستثمار الزراعي يفوق نظيره الفعلي، حيث بلغ متوسط المستوى المستهدف والمرغوب لقيمة الاستثمار الزراعي خلال فترة الدراسة حوالي 22.07 مليار جنيه، في حين بلغ نظيره الفعلي خلال فترة الدراسة حوالي 10.03 مليار جنيه، وقد بلغ متوسط نسبة المستوى المستهدف لقيمة الاستثمار الزراعي من نظيره الفعلي حوالي 2.31 مرة خلال فترة الدراسة.

**جدول 7. المستوى المستهدف والفعلي لقيمة الاستثمار الزراعي المصري بالمليار جنيه خلال الفترة (2000-2017)**

السنة	الاستثمار الزراعي المستهدف	الاستثمار الزراعي الفعلي	نسبة الاستثمار الزراعي المستهدف من الفعلي
2000	3.14	8.20	0.38
2001	5.37	9.59	0.56
2002	7.60	6.40	1.19
2003	9.82	7.56	1.30
2004	12.05	7.42	1.62
2005	14.28	8.04	1.77
2006	16.50	7.79	2.12
2007	18.73	8.07	2.32
2008	20.96	6.86	3.05
2009	23.18	6.74	3.44
2010	25.41	6.83	3.72
2011	27.64	5.37	5.15
2012	29.86	8.38	3.56
2013	32.09	11.63	2.76
2014	34.32	13.41	2.56
2015	36.54	16.28	2.24
2016	38.77	17.34	2.24
2017	41.00	24.70	1.66
المتوسط	22.07	10.03	2.31

المصدر : جمعت وحسبت من جدول (6) بالبحث.

ومن خلال النموذج المعدل يمكن التنبؤ بقيمة الاستثمار الزراعي في مصر حتى عام 2023، حيث يتمتع النموذج القياسي المقدر في المدى القصير والطويل بقدرة تنبؤية جيدة، حيث بلغ الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ العشوائي (R.M.S.E.) حوالي 3.536 و متوسط الخطأ المطلق (M.A.E.) حوالي 2.641، كما اقترب معامل عدم التساوي لتليل (U-Theil) من الصفر حيث بلغ حوالي 0.16، حيث تبين من نتائج التنبؤ بقيمة الاستثمار الزراعي المستهدفة حتى عام 2023 أنه يتوقع زيادة قيمة الاستثمار الزراعي من حوالي 47.68 مليار جنيه عام 2020 إلى حوالي 54.36 مليار جنيه عام 2023، بمتوسط سنوي قدر بحوالي 48.79 مليار جنيه خلال الفترة (2020-2023). جدول (8).

**جدول 8. توقع المستوى المرغوب لقيمة الاستثمار الزراعي حتى عام 2023 قيمة الاستثمار الزراعي المستهدفة (مليار دولار)**

السنة	قيمة الاستثمار الزراعي المستهدفة (مليار دولار)
2020	47.68
2021	49.90
2022	52.13
2023	54.36
المتوسط	48.79

المصدر : جمعت وحسبت من جدول (7) بالبحث والنموذج القياسي نيرولوف المعدل طويل الأجل.

**سادسا : اهم الإصلاحات التشريعية و التنظيمية لتحسين مناخ الاستثمار :**

- **الإصلاحات التشريعية :** اهم الإصلاحات التشريعية التي قامت بها الدولة هو قانون 72 لسنة 2017 حيث احدث هذا القانون نقلة حقيقية في تحسين مناخ الاستثمار وشمل العديد من البنود الهامة للمستثمرين ، واهم مميزاته حماية المستثمرين من الحجز او المصادره ، و الحوافز التي تبدأ من 30٪ خصم من صافي الربح الخاضع للضريبة وتصل لحد اقصى 80٪ ، و المساواة بين المستثمر المحلي والاجنبي والمستثمر الكبير والصغير، بالإضافة الي قانون التاجير التمويلي والتخصيم .
- **الإصلاحات التنظيمية :** (1) خريطة مصر الاستثمارية والتي تم اطلاقها في فبراير 2018 والتي تضم اكثر من 1000 فرصة استثمارية لمشروعات تنموية وجاذبة للمستثمرين في ذات الوقت وباختيار المستثمر أي من

(2.074) عند درجات حرية 28 نجد أنها أقل من القيمة الجدولية ، لذلك نقبل الفرض الصفري عند مستوى معنوية 0.05 ، أى لا يوجد فرقاً ذو دلالة إحصائية بين المتوسطين- جدول (10).

**ثامناً : نتائج مسح الشركات التي تم تأسيسها عام 2017 :**

قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بعمل مسح ميداني للشركات التي تم تأسيسها عام 2017 بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حيث ان الباحث هو المسئول الرئيسي عن مشروع المسح من حيث تصميم الاستمارة وتدريب الباحثين ومراقبة الجودة علي كافة مراحل المسح ميدانياً ومكتبياً وكانت الأهداف الرئيسية للمسح هي: -التعرف على أوضاع الشركات التي تم تأسيسها خلال عام 2017 ، التعرف علي توزيع المجالات المختلفة للأنشطة الاستثمارية على مستوى المحافظات، تقييم الخدمات المتعددة التي تقدمها مراكز خدمات المستثمرين في كافة المحافظات لتسهيل الإجراءات والجهد والوقت لإنجاز الأعمال المطلوبة ، معرفة الأسباب الحقيقية لعدم مزولة النشاط رغم تأسيس الشركة والعقبات التي تواجه بدء العمل والإنتاج سواء عقبات ( مالية ، فنية ، إدارية ، الخ ) ، معرفة نسب النية في التوسع المستقبلي للشركات سواء كان(تكنولوجيا - منتجات جديدة - خطوط إنتاج... الخ) ، معرفة المشاكل التي تواجه الاستثمار في مصر ومقترحات المستثمرين لإيجاد حلول لهذه المشاكل في كافة المجالات. و تم استيفاء نحو 5746 شركة في كافة القطاعات حيث بلغ نسبة الشركات المستوفاه التابعة لقانون 72 لعام 2017 نحو 37٪ من الإجمالي حيث ارتفع عدد الشركات التي تأسست بعد صدور القانون كما هو موضح بالجدول رقم (11) يليه قانون 8 لسنة 1997 و قانون 159 لسنة 1981 بنسبة 31٪.

**جدول 11. التوزيع العددي للشركات المستوفاه وفقاً لقوانين الإستثمار**

القانون	قانون 72 لسنة 2017		قانون 159 لسنة 1981		أخرى إجمالي
	عدد الشركات التابعة	نسبة الشركات %	عدد الشركات	نسبة الشركات %	
قانون 72 لسنة 2017	2139	37%	1778	31%	20
قانون 159 لسنة 1981	1778	31%	1809	3%	5746

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات مسح الشركات التي تم تأسيسها عام 2017.

وبالنظر الي الشكل القانوني للشركات المستوفاه يتبين ان عدد كبير من الشركات التي تم استيفائها من خلال المسح هي منشآت فردية بنسبة 36٪ يليها الشركات ذات المسؤولية المحدودة بنسبة 23٪ ثم الشركات المساهمة بنسبة 22٪ ، وكان نحو 90٪ من شركات المسح مصرية و 4٪ فقط شركات عربية و 3٪ مصري وعربي معا.

وقد شمل المسح جميع القطاعات حيث مثل القطاع الصناعي نحو 44٪ من اجمالي العدد ، يليه القطاع التجاري بنسبة 17٪ ثم الخدمي، في حين مثل القطاع الزراعي نحو 5٪ من اجمالي المسح مما يوضح أهمية الاهتمام بهذا القطاع.

**جدول 12. التوزيع العددي للشركات وفقاً للشكل القانوني للشركات**

الشكل القانوني	أموال : ذات اموال		أموال : مساهمة		أموال : أشخاص		إجمالي
	محدودة	مسنولية	توصية بالاسهم	توصية (تضامن)	اشخاص بسيطة	اشخاص متشابة فردية	
الإجمالي	1350	1249	3	381	706	2057	5746
نسبة الشركات %	23%	22%	0%	7%	12%	36%	100%

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات مسح الشركات التي تم تأسيسها عام 2017.

**جدول 13. التوزيع العددي والنسبي للشركات وفقاً لجنسية الشركاء:**

البيان	مصري		عربي		مصري عربي		إجمالي
	عربي اجنبي	مصري اجنبي	عربي اجنبي	مصري اجنبي	مصري اجنبي	عربي اجنبي	
عدد الشركات	233	40	185	10	70	9	5746
نسبة الشركات %	4%	1%	3%	0%	1%	0%	100%

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات مسح الشركات التي تم تأسيسها عام 2017.

**جدول 14. التوزيع العددي للشركات طبقاً للأنشطة :**

البيان	زراعي		صناعي		تجاري		تعليمي		صحي		خدمي		إجمالي
	زراعي	صناعي	تجاري	تعليمي	صحي	صناعي	تعليمي	صحي	خدمي	صحي	خدمي		
عدد الشركات	270	2545	976	146	102	411	110	621	216	349	216	5746	
النسبة %	5%	44%	17%	3%	2%	7%	2%	11%	4%	6%	4%	100%	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات مسح الشركات التي تم تأسيسها عام 2017.

يتضح من الجدول رقم (15) ان 53٪ من اجمالي الشركات لم تستطع بدء النشاط أي تقديم سلعة او خدمة ، بينما كانت النسبة اعلي للقطاع الزراعي حيث نحو 66٪ من الشركات الزراعية لم تبدأ مزاوله النشاط وهي

مليار جنيهه خلال متوسط الفترة الثانية، حيث زادت بنسبة زيادة تمثل حوالي 108.9% عن متوسط الفترة الأولى. في حين تبين أن فرص العمل للشركات التي شهدت توسعاً قد بلغ متوسط عددها حوالي 312 فرصة عمل خلال متوسط الفترة الأولى، إنخفضت خلال متوسط الفترة الثانية إلى حوالي 283 فرصة عمل بنسبة إنخفاض تمثل حوالي 9.3% عن متوسط الفترة الأولى.

كما تبين من نتائج اختبار t للفرق بين متوسط الفترتين (ما قبل وما بعد صدورقانون الإستثمار رقم 72 لسنة 2017) على عدد الشركات الجديدة في مرحلة التأسيس عند درجات حرية 28 والإحتمال عند هذه القيمتين Sig. (2-tailed) = 0.03 حيث نجد أنه أقل من 0.05 ولذلك يعتبر الفرق بين المتوسطين فرقاً دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، وعند مقارنة t المحسوبة (2.31) ب t الجدولية (2.074) عند درجات حرية 28 نجد أنها أكبر من القيمة الجدولية ، لذلك نرفض الفرض الصفري عند مستوى معنوية 0.05 ، أى يوجد فرقاً ذو دلالة إحصائية بين المتوسطين- جدول (10).

كما تبين من نتائج اختبار t للفرق بين متوسط الفترتين (ما قبل وما بعد صدورقانون الإستثمار) على رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي تم تأسيسها عند درجات حرية 28 والإحتمال عند هذه القيمتين Sig. (2-tailed) = 0.02 حيث نجد أنه أقل من 0.05 ولذلك يعتبر الفرق بين المتوسطين فرقاً دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، وعند مقارنة t المحسوبة (2.51) ب t الجدولية (2.074) عند درجات حرية 28 نجد أنها أكبر من القيمة الجدولية ، لذلك نرفض الفرض الصفري عند مستوى معنوية 0.05 ، أى يوجد فرقاً ذو دلالة إحصائية بين المتوسطين.

كما تبين من نتائج اختبار t للفرق بين متوسط الفترتين (ما قبل وما بعد صدورقانون الإستثمار) على فرص العمل للشركات التي تم تأسيسها عند درجات حرية 28 والإحتمال عند هذه القيمتين Sig. (2-tailed) = 0.01 حيث نجد أنه أقل من 0.05 ولذلك يعتبر الفرق بين المتوسطين فرقاً دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، وعند مقارنة t المحسوبة (2.67) ب t الجدولية (2.074) عند درجات حرية 28 نجد أنها أكبر من القيمة الجدولية ، لذلك نرفض الفرض الصفري عند مستوى معنوية 0.05 ، أى يوجد فرقاً ذو دلالة إحصائية بين المتوسطين.

كما تبين من نتائج اختبار t للفرق بين متوسط الفترتين (ما قبل وما بعد صدورقانون الإستثمار) على عدد الشركات التي شهدت توسعات عند درجات حرية 28 والإحتمال عند هذه القيمتين Sig. (2-tailed) = 0.7 حيث نجد أنه أكبر من 0.05 ولذلك يعتبر الفرق بين المتوسطين فرقاً غير دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، وعند مقارنة t المحسوبة (0.39) ب t الجدولية (2.074) عند درجات حرية 28 نجد أنها أقل من القيمة الجدولية ، لذلك نقبل الفرض الصفري عند مستوى معنوية 0.05 ، أى لا يوجد فرقاً ذو دلالة إحصائية بين المتوسطين.

كما تبين من نتائج اختبار t للفرق بين متوسط الفترتين (ما قبل وما بعد صدورقانون الإستثمار) على رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي تم تأسيسها عند درجات حرية 28 والإحتمال عند هذه القيمتين Sig. (2-tailed) = 0.19 حيث نجد أنه أكبر من 0.05 ولذلك يعتبر الفرق بين المتوسطين فرقاً غير دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، وعند مقارنة t المحسوبة (1.33) ب t الجدولية (2.074) عند درجات حرية 28 نجد أنها أقل من القيمة الجدولية ، لذلك نقبل الفرض الصفري عند مستوى معنوية 0.05 ، أى لا يوجد فرقاً ذو دلالة إحصائية بين المتوسطين.

**جدول 10. نتائج اختبار الفرق بين متوسطين لإختبار أثر قانون الإستثمار 72 لسنة 2017 على الشركات في مرحلة التأسيس والشركات في مرحلة التوسع خلال الفترة (يوليو 2016-ديسمبر 2018)**

المتغير	F	T	Sig. (2-tailed)
عدد الشركات الجديدة في مرحلة التأسيس	2.51	-2.31*	0.03
رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي تم تأسيسها	5.19*	-2.51*	0.02
فرص العمل للشركات التي تم تأسيسها	0.17	2.67**	0.01
عدد الشركات في مرحلة التوسع	0.45	-0.39	0.70
رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي توسعت	3.65*	-1.33	0.19
فرص العمل التي تم توسعها	0.20	0.23	0.82

\*معنوية عند مستوى احتمالي 0.01. \*\*معنوية عند مستوى احتمالي 0.05.

المصدر : جمعت وحسبت من جدول (9) بالبحث .

كما تبين من نتائج اختبار t للفرق بين متوسط الفترتين (ما قبل وما بعد صدورقانون الإستثمار) على فرص العمل التي تم توسعها عند درجات حرية 28 والإحتمال عند هذه القيمتين Sig. (2-tailed) = 0.82 حيث نجد أنه أكبر من 0.05 ولذلك يعتبر الفرق بين المتوسطين فرقاً غير دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، وعند مقارنة t المحسوبة (0.23) ب t الجدولية



يتم استلامها أو ان الشركة تواجه صعوبة في شراء ارض بسبب ارتفاع أسعارها ، ثم 14% من اجمالي الشركات كانت تواجه مشكلة عدم القدرة علي استكمال تراخيص التشغيل للبناء وتوريد الآلات وتعيين العمال ، في حين ان 49% من الشركات الزراعية التي لم تبدأ مزاوله النشاط كانت تواجه هذه المشكلة خاصة بسبب إجراءات شركة الريف المصري ، ثم تواجه الشركات مشكلة صعوبة استخراج تراخيص ممارسة النشاط بنسبة 14% من اجمالي الشركات المتأخرة و11% من اجمالي الشركات الزراعية المتأخرة ، كما ان مشكلة التمويل تبدو واضحة خاصة في الشركات الزراعية بنسبة 6% بالإضافة الي مشكلة الاستعلام الأمني خاصة للمستثمرين الأجانب والتي تستغرق وقت طويل اغلب الأحيان .

جدول 16. كم استغرقت الشركة من الوقت بعد التأسيس لتحقيق ربح

المدة الزمنية	عدد الشركات بالمرسح	النسبة	عدد الشركات الزراعية	النسبة
أقل من 3شهور	1353	0.24	35	0.13
من 3 الى أقل من 6 شهور	669	0.11	18	0.06
من 6شهور الى سنة	525	0.09	25	0.09
أكثر من سنة	158	0.03	15	0.06
لم يتحقق حتى الان	3041	0.53	177	0.66
الإجمالي	5746	1.00	270	1.00

المصدر :جمعت وحسبت من بيانات مسح الشركات التي تم تأسيسها عام ٢٠١٧ .

نسبة مرتفعة ، في حين بلغت نسبة الشركات التي ابتدئ النشاط في مدة أقل من 3شهور نحو24% من اجمالي الشركات بالمرسح ونحو 13% من الشركات الزراعية بالمرسح ، وتم تحليل الأسباب لعدم البدء في مزاوله النشاط بالجدول (17) ، كما يتضح التوزيع الطبيعي للبيانات .

جدول 15. كم استغرقت الشركة من الوقت بعد التأسيس لتقديم سلعة أو خدمة (بدء النشاط)

المدة الزمنية	عدد الشركات بالمرسح	النسبة	عدد الشركات الزراعية	النسبة
أقل من 3شهور	1353	0.24	35	0.13
من 3 الى أقل من 6 شهور	669	0.11	18	0.06
من 6شهور الى سنة	525	0.09	25	0.09
أكثر من سنة	158	0.03	15	0.06
لم يتحقق حتى الان	3041	0.53	177	0.66
الإجمالي	5746	1.00	270	1.00

المصدر :جمعت وحسبت من بيانات مسح الشركات التي تم تأسيسها عام ٢٠١٧ .

يتضح من الجدول (16) ان نسبة الشركات التي لم تحقق ربح حتي الان اعلي نسبة بنحو 57% وأيضا الشركات التي استغرقت أكثر من سنة بنحو 20% ، بينما كانت 66% من الشركات الزراعية لم تبدأ النشاط ومنظفيا ان لا تستطيع تحقيق الربح .

يتضح من الجدول (17) ان نحو 61% من الشركات التي لم تبدأ مزاوله النشاط كان السبب الرئيسي هو عدم تخصيص الأرض او تم تخصيصها لكن لم

جدول 17. الأسباب الرئيسية لعدم قدرة الشركات علي البدء في مزاوله النشاط (تقديم سلعة أو خدمة) :

جملة الشركات بالمرسح	الاهمية النسبية %	الشركات الزراعية	نسبة الشركات الزراعية %
1855	61%	86	49%
429	14%	20	11%
260	9%	22	12%
154	5%	10	6%
57	2%	0	0%
31	1%	6	3%
52	2%	6	3%
58	2%	6	3%
29	1%	2	1%
116	4%	19	11%
3041	100%	177	100%

المصدر :جمعت وحسبت من بيانات مسح الشركات التي تم تأسيسها عام ٢٠١٧ .

جدول 19. الأوراق التي يواجه بعض الشركات صعوبة في استخراجها وعدد الشركات طبقا لنوع الأوراق :

نوع الأوراق	العدد
الأوراق الخاصة بالإفراج الجمركي / البطاقة الإستيرادية والتي تتطلب موافقات من عدة جهات	25
الأوراق الخاصة بالموافقات المحلية وإستخراج تراخيص البناء واعتماد الرسوم الهندسية	25
الأوراق الخاصة للحصول على القرض من البنوك بسبب تعدد الشروط وتعسفا في بعض الأحيان	21
الأوراق الخاصة بالترخيص لبء النشاط من وزارة الاتصالات - الجهاز القومي للاتصالات	20
الأوراق الخاصة بالسجل التجاري / والسجل الصناعي	15
الأوراق الخاصة بإستخراج سجل المصدرين الهيئة العامة للصادرات والواردات	9
الأوراق الخاصة باستلام الأرض من هيئة التنمية الصناعية رغم التخصيص .	8
الأوراق الخاصة بالتصريح بإقامة الأجانب / الاستعلام الأمني -وزارة الداخلية .	7
الأوراق الخاصة بتخصيص الأرض من جهاز العاصمة الإدارية الجديدة .	7
الأوراق الخاصة بالحصول على موافقة وزارة السياحة للترخيص بالتقويم (سيارات وأفراد)	6
الأوراق الخاصة بتركيب المرافق (المياه-الكهرباء-الغاز)	6
الأوراق الخاصة بالحصول على الحيازة الزراعية / استلام الأرض في مشروع 1.5 مليون فدان	5
الأوراق الخاصة بموافقة الطيران المدني بسوهاج لتخصيص الأرض وبدء المشروع لأعراضها	4
الأوراق الخاصة بإستخراج تراخيص العمل من مكتب العمل والتي ارتفعت من 2000 جنيه إلى 20 ألف جنيه	3
الأوراق الخاصة بالتراخيص لاستقدام العمالة الأجنبية حيث يشترط القانون 72 نحو 10 % فقط عمالة أجنبية واستثناءات ٢٠% ولا يوجد عمالة محلية مدربة	3
الأوراق الخاصة بإستخراج التوكيلات البحرية - هيئة الموانئ .	2
الإجمالي	166

المصدر :جمعت وحسبت من بيانات مسح الشركات التي تم تأسيسها عام ٢٠١٧ .

يتضح من الجدول (18) ان 19% من جملة الشركات بالمرسح تنوي التوسع مستقبلا في زيادة العمالة و 16% في فتح فروع جديدة و14% لدخول تكنولوجيا جديدة ، في حين 17% من الشركات الزراعية تنوي التوسع في زيادة العمالة و 17% في التوسع في الإنتاج و12% في فتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية.

جدول 18. عدد الشركات بجملة المرسح وخاصة الشركات الزراعية التي تنوي او تخطط للتوسع مستقبلا ونوعية التوسع:

نوعية التوسع	عدد الشركات بالمرسح	الاهمية النسبية %	عدد الشركات الزراعية	النسبية %
ادخال تكنولوجيا جديدة	973	14%	40	11%
التوسع في خطوط الإنتاج	679	10%	59	17%
فتح اسواق جديدة	906	13%	43	12%
التوسع في التصدير	584	8%	38	11%
طرح منتجات او خدمات جديدة	676	10%	33	9%
فتح فروع جديدة	1120	16%	40	11%
تطوير عقاري	470	7%	26	7%
زيادة العمالة	1298	19%	61	17%
التوسع في أنشطة أخرى	232	3%	15	4%

المصدر :جمعت وحسبت من بيانات مسح الشركات التي تم تأسيسها عام 2017.

باستطلاع رأي 5746 شركة بعينة المرسح حول نوعية الأوراق التي يحاولون استخراجها لتوسيع او تسهيل نشاط شركاتهم تبين انه من ضمن 5746 شركة كان هناك 166 شركة لديهم أوراق وشهادات يرغبون في استخراجها ويواجهون صعوبة في استخراجها ،حيث كانت اهم الأوراق صعوبة تتعلق بالجمارك وتراخيص البناء ثم أوراق التمويل والقروض كما هو موضح بالجدول (19).

لتيسير الإجراءات والقضاء على الروتين ومحاوله الربط الإلكتروني بين المنافذ الجمركية لتسهيل العمل وإزالة المعوقات  
10- محاولة عرض مشروعات المناطق الصناعية والاستثمارية للمزايدة الدولية عبر المواقع الالكترونية حيث يمكن ان يساهم ذلك في رفع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر .

### المراجع

الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء  
www.capmas.gov.eg  
الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط  
www.mop.gov.eg  
الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري  
www.cbe.org.eg  
الموقع الإلكتروني لوزارة الاستثمار والتعاون الدولي  
www.miic.gov.eg

أمانى على محمد - دراسة كفاءة الإستثمار فى القطاع الزراعى المصرى ،  
المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الثامن عشر ، العدد  
الثالث ، سبتمبر 2008 .

ثريا صادق فريد - دراسة أثر الإستثمارات الحكومية على التنمية الزراعية  
الرأسيه ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الثالث عشر ،  
العدد الرابع ، ديسمبر 2003 .

ثناء النوبى أحمد سليم - دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على الإستثمار القومى  
والزراعى فى مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد  
الثامن عشر ، العدد الثالث ، سبتمبر 2008 .

جابر أحمد بسيونى- أثر سياسة التحرر الاقتصادى على الإستثمار الزراعى  
ودور البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى فى تمويل  
الإستثمارات الزراعية ، مؤتمر المنيا الأول للعلوم الزراعية والبيئية،  
كلية الزراعة، جامعة المنيا، 25- 28 مارس 2002 .

جابر أحمد بسيونى ، ومدوح البدرى- " نموذج قياسى لأثر كفاءة الإستثمار  
القومى والزراعى فى جمهورية مصر العربية فى ظل الأزمة  
الاقتصادية العالمية -" الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ،  
المؤتمر السابع عشر للإقتصاديين الزراعيين ، الفترة من 14 - 15  
أكتوبر 2009.

داليا حامد الشويخ - إستراتيجية توزيع الإستثمارات العامة على القطاعات  
السلبية وإنعكاساتها على قطاع الزراعة فى مصر ، مجلة أسبوت  
للعلوم الزراعية ، المجلد رقم 47 ، العدد (1) ، 2016.

محمد صلاح الدين الجندى وآخرون- " دراسة اقتصادية للإستثمار الزراعى  
فى مصر -" الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المؤتمر  
السادس والعشرون للإقتصاديين الزراعيين ، الفترة من 7 - 8  
نوفمبر 2018.

محمد على شطا ، شهيناز عيد موسى - تحليل قياسى للإستثمار الفعلى  
والمستهدف فى القطاع الزراعى المصرى ، مجلة المنصورة للعلوم  
الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، المجلد (1)، العدد  
(12) ، ديسمبر 2010.

هدى محمد رجب ، محمد شوقى الروينى - الإستثمارات المحلية والأجنبية فى  
قطاع الزراعة وأثرها على التنمية الزراعية ، المجلة المصرية  
للاقتصاد الزراعى ، المجلد السابع عشر ، العدد الرابع ، ديسمبر  
2007.

ياسمين موسى أبو اليزيد موسى-دراسة تحليلية اقتصادية للإستثمار الزراعى  
فى جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد وإدارة  
المشروعات الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، 2016،  
ص ص 18-21.

Li Li ,Economic Freedom and Foreign Direct Investment  
in BRICS Countries , The Third Intl. Conf. on  
Advances in Social Science, Management and  
Human Behaviour - SMHB 2015, Copyright ©  
Institute of Research Engineers and Doctors, USA  
.All rights reserved, ISBN: 978-1-63248-067-5.

M. Singhania and A. Gupta, "Determinants of foreign  
direct investment in India," Journal of International  
Trade Law and Policy, vol. 10, issue 1, pp. 64-82,  
2011.

يتضح من جدول (20) ان تقييم الشركات لاداء المراكز الي حد ما  
مرضى ولكن يواجه الشركات بعض أسباب عدم الرضا والسبب فى ان بعض  
موظفي المراكز ليسو مسؤولين او أصحاب قرار ، بالإضافة الي عدم تمثيل  
بعض الخدمات المتعلقة بالتراخيص ، وارتفاع بعض الرسوم مثل رسوم نقابة  
المحامين ورسوم التعديلات بالرغم من وجود المادة رقم (4) من قانون  
الإستثمار حيث توضح ضرورة اخذ رأي مجلس إدارة الهيئة وموافقة مجلس  
الوزراء والمجلس الاعلى للإستثمار قبل إصدار أية قرارات تضيف أعباء مالية  
أو إجرائية تتعلق بإنشاء أو تشغيل مشروعات تخضع لأحكام قانون الإستثمار  
أو فرض رسوم أو مقابل خدمات عليها أو تعديلها.

### جدول 20. تقييم أداء مراكز خدمات المستثمرين لشركات المسح وخاصة الزراعية عند التأسيس وعند الزيارة بعد التأسيس:

وقت التأسيس	ممتازة جيدة جدا	جيدة	متوسطة سيئة	جملة
عدد الشركات بالمسح	1780	2648	1087	5746
عدد الشركات الزراعية	87	131	43	270
هل قمت بزيارة المراكز بعد التأسيس	نعم	لا		
عدد الشركات بالمسح	1155	4591		
عدد الشركات الزراعية	55	215		
كيف كانت الخدمة وقت الزيارة	ممتازة جيدة جدا	جيدة	متوسطة سيئة	جملة
عدد الشركات بالمسح	453	405	221	1155
عدد الشركات الزراعية	17	23	10	55

حسبت وجمعت من بيانات مسح الشركات 2017 .

### التوصيات

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإن البحث يوصي بما يلي:

- (1) ضرورة تشجيع الإستثمار الزراعى والعمل على إزالة المعوقات  
والمشاكل التى تعوقه حتى يتمكن من تحقيق أعلى كفاءة ممكنة من  
إستغلال الموارد المتاحة لديه والوصول إلى المستوى المرغوب  
والمستهدف من الإستثمارات الزراعية .
- (2) توصيات خاصة بهيئة الإستثمار والمناطق الحرة :  
1- إيجاد آلية منظمة وموحدة لحصر و تنظيم إستغلال أراضي الدولة من  
خلال كتيب او لائحة موحدة علي جهات الدولة تمهيدا لعرضها علي  
المستثمرين ، وتسهيل منظومة تسجيل الأراضي ونقل ملكيتها ، وعدم  
سحب او الغاء تخصيص أي أراضي من دون ائذار مسبق ، وإيجاد آلية  
اسهل لتعديل غرض ارض الإستثمار ، وتسهيل إجراءات تخصيص  
الأراضي بشبه جزيرة سيناء ، والزام كافة الجهات بتطبيق قانون الإستثمار  
فيما يتعلق بالمدة الزمنية للبت فى طلبات تخصيص الاراضي.  
2- العمل علي إزالة كافة المعوقات المتعلقة باستلام الأراضي من شركة  
الريف المصري الجديد.  
3- تحسين إجراءات التقاضي حيث ان طول مدة التقاضي تؤثر علي مناخ  
الإستثمار وتحويل قضايا الشركات بأكملها للمحاكم الاقتصادية كبدائية  
لاختصار الوقت.  
4- تحسين وتطوير إجراءات التجارة عبر الحدود حتى لا تمثل عقبات امام  
المستثمرين من حيث استخدام وسائل حديثة للكشف عن الشحنات بالإضافة  
الي انهاء كافة الاجراءات المالية والتنظيمية قبل وصول الشحنات وحتى لا  
تتكسد المواني وان يتم أيضا فحص الشحنة مرة واحدة فقط وليس أكثر من  
مرة .  
5- إيجاد سبيل لتقليل الفترة الزمنية اللازمة لحصول الشركاء الأجانب علي  
الموافقات الأمنية .  
6- تطبيق منظومة الحوافز الإستثمارية طبقا لخريطة الفقر فى مصر .  
7- استكمال تقديم خدمات التراخيص بمراكز خدمات المستثمرين خاصة  
تراخيص المباني والتراخيص الصناعية.  
8- محاولة تخفيض الرسوم خاصة التي يشكو منها غالبية المستثمرين مثل  
رسوم نقابة المحامين ورسوم التعديلات خاصة فى الشهر العقارى ويمكن  
تعديل التشريعات بوضع سقف لهذه الرسوم بدلا من كونها نسبة من راس  
المال.  
9- تحسين منظومة الضرائب والجمارك بتسهيل الاجراءات وتقليل الفترة  
الزمنية للتراخيص والإفراج الجمركي ، و مراجعة الممارسات الجمركية



## **Study the Impact of Regulatory and Legislative Reforms on Improving the (Total & Agri) Investment Climate in Egypt**

**Nouran A. Abdelgawwad**

**Agri. Econ. Dep. Faculty of Agric, Mansoura Uni.**

### **ABSTRACT**

The research aims at studying the total and agricultural investment in Egypt during the period 2000-2017. The research depended on methods of statistical and descriptive analysis, time series analysis, simple and multiple regression, use of some investment efficiency criteria to measure the efficiency of agricultural investment, The Klein model was estimated by using the method of two-phase minimum squares. The partial adjustment model was used to estimate the determinants of the target agricultural investment. The t-test was used for the difference between the two averages T the new Investment Law No. 72 of 2017 on the investment. The research was based on the secondary data published in the various official bodies, in addition to the field sample conducted by the researcher through the Ministry of Investment in cooperation with the Central Agency for Public Mobilization and Statistics for the companies that were established in 2017 and the number of 5746 companies to identify their problems and obstacles and their evaluation of investors services centers and investors' proposals To develop services. The results of the evolution of the study variables during the period (2000 - 2017) showed that all the variables of the study had a general trend which is significantly higher at a significant level of 0.01. The results of the study of the efficiency of agricultural investment using the criteria (investment rate, return on investment, investment multiplier, end factor, capital intensification coefficient) showed the efficiency of investment in the agricultural sector during the study period. The results of the standard estimation of the Klein model for measuring the efficiency of national investment in Egypt showed that the most important factors influencing national investment are the profit for the current year (direct) and the interest rate (reverse). It was also found that the most important factors affecting the national consumption is the wages of national workers in the current year, where it was found to have a positive relationship with the wages of national workers in the current year. It was also found that the most important factors affecting the wages of national manpower is the level of technology in the current year, where it was found that there is a direct relationship with the level of technology in the current year. The results of the Klein model for agricultural investment showed that the most important factors affecting agricultural investment were agricultural investment in the previous year (a positive relationship). The most important factors affecting agricultural consumption are the agricultural profit for the previous year and the wages of agricultural workers in the current year (a positive relationship). It was also found that the most important factors affecting the wages of agricultural labor are the total agricultural output in the previous year and the level of technology in the current year (a positive relationship). The results of the Hard and Dumer model showed that the rate of growth of agricultural income was about 1.48% during the average period of the study, while it was found that to achieve this rate it required an investment rate of about 7.3% and achieving an investment productivity of about 0.33 during the period studying. The results of the standard estimation of the determinants of targeted agricultural investment using the Nirolov model showed that the exchange rate of the dollar is one of the most important determinants of the value of agricultural investment in the short and long term. It was found that a change of 10% in the dollar exchange rate changes in the same direction to the value Targeted agricultural investment was about 22.3%. Using the Niroloff partial adjustment model, it is possible to predict the value of agricultural investment in Egypt until 2023, where the value of agricultural investment is expected to increase from LE 47.68 billion in 2020 to LE 54.36 billion in 2023 with an annual average of LE 48.79 billion during the period 2020-2023). The results of the new investment law issued in August 2017 on investment companies during the period (July 2016 - December 2018) show the increase in the number of investment companies and the issued capital both for companies in the establishment stage and in the expansion phase. In the companies in the establishment stage or in the expansion stage. The results of the t-test of the difference between the two averages (pre and post implementation of Investment Law No. 72 of 2017) on the investment companies in the establishment phase showed a statistically significant difference between the average of the two periods. While there was no statistically significant difference between the average of the two periods on the investment companies in the expansion phase, which shows the impact of the largest law on companies in the establishment phase and in the expansion phase. The survey showed that 53% of the 5746 companies were unable to start the production of any goods or services. 24% of them were able to start the activity in less than 3 months, while 66% of the 270 agricultural companies did not start the activity and 13 % Of agricultural companies started activity in less than 3 months. The main reason for the inability to start the activity is not to allocate land or allocation and not receiving or searching for suitable land and the proportion of this problem about 61% of the total survey companies and about 49% of the agricultural companies survey, followed by the problem of the issuance of licenses to practice activity, Industrial or environmental, or import and other cards by 14% of the total survey and 11% of the agricultural companies surveyed. The research recommends the following: (1) The need to encourage agricultural investment and work to remove obstacles and problems that hinder agricultural investment to be able to achieve the highest possible efficiency of the exploitation of resources available to him. (2) Recommendations of the Investment and Free Zones Authority: 1. Establish an organized and unified mechanism to limit and regulate the exploitation of state land through a manual or a unified list of state authorities in order to present it to investors, facilitate the system of land registration and transfer of ownership, not withdraw or cancel the allocation of any land without prior warning, The land of investment, and facilitate the procedures for the allocation of land in the Sinai Peninsula, and oblige all parties to apply the investment law in relation to the time period to decide on applications for land allocation. 2. Work to remove all obstacles related to the receipt of land from the new Egyptian countryside. 3. Improve litigation procedures as the length of litigation affects the investment climate and turn the entire corporate issues to the economic courts as a start to shorten the time. 4. Improve and develop cross-border trade procedures so as not to pose obstacles to investors in terms of using modern means of detecting shipments as well as ending all financial and regulatory procedures before the arrival of shipments, so that the ports do not accumulate and that the shipment is inspected only once and not more than once. 5. Find a way to reduce the time required for foreign partners to obtain security approvals. 6. Implement the investment incentives system according to the poverty map in Egypt. 7. Complete the provision of licensing services in investors services centers, especially building licenses and industrial licenses. 8. Trying to reduce fees especially those complained to by the majority of investors such as the fees of the Bar Association and the fees of amendments, especially in the month of real estate can be amended legislation to establish a ceiling for these fees rather than a proportion of the capital. 9. Improve the tax and customs system by facilitating procedures, reducing the time period for licensing and customs clearance, reviewing customs practices to facilitate procedures, eliminating routine and trying to connect between customs outlets to facilitate work and remove obstacles. 10. Attempting to present the projects of the industrial and investment zones for international bidding through the websites, as this could contribute to raising the value of foreign direct investment.